



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2022/04/03

تاريخ القبول: 2022/06/18

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

الهيمنة النسوية على مسابقات التوظيف بالجزائر- الجلفة أنموذجا-

Feminist dominance of employment competitions in Algeria - Djelfa as a model

سعدية سويح^{1*} ، بوكربوط عزالدين²

¹ جامعة بوزريعة الجزائر2(الجزائر)، saadia.souyeh@univ-alger2.dz

، مخبر علم اجتماع المنظمات والمناجمنت.

² جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، aboukerbout@yahoo.fr

الملخص:

إن المتعقب لنتائج المسابقات مؤخرًا في عدة قطاعات من قطاعات التوظيف العمومي بالجزائر يلاحظ سيطرة العنصر النسوي على قوائم حتى في تخصصات بعيدة عن قدراتهم الجسدية كضباط في مصالح الغابات والاسلاك الأمنية... من هذا المنطلق ستكون هذه الدراسة بمثابة محاولة الكشف عن الأسباب والأبعاد التي جعلت من المرأة الجزائرية تغزو سوق العمل بقوة وتسيطر على أغلب مناصب الشغل في الآونة الأخيرة بالتوظيف العمومي في ظل محيط اجتماعي رافض تماما لهذا الوضع الجديد وهو في حالة ذهول وتساءل مستمر عن حيثيات هذه الظاهرة سيتم عرض محتوى المادة العلمية لهذه الدراسة من خلال هذه الورقة البحثية

الكلمات المفتاحية: الهيمنة النسوية، المسابقات، التوظيف، الجزائر.

ABSTRACT

The tracker of the results of competitions recently in several sectors of the public sector in Algeria notes the dominance of the female element on lists, even in specialties far from their physical capabilities as officers in forest interests and security wires... From this point of view, this study will be an attempt to reveal the reasons and dimensions that made the Algerian women invade the labor market forcefully and dominate most of the job positions in the recent times in the public service in light of a social environment that is completely rejecting this new situation and is in a state of astonishment and is constantly asking about the merits of this phenomenon. The content of the scientific article for this study will be presented through this research paper

Keywords: Feminist domination, competitions, employment, Algeria.

1- مقدمة:

شهد المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية واقتصادية ومن بين التغيرات الاجتماعية ظاهرة تعلم المرأة وخروجها للعمل بشكل ملحوظ، ففي بداية التسعينيات ومع انخفاض القدرة الشرائية للأسر الجزائرية ودخول أغلب أفراد الأسرة إلى التعليم بمختلف أطواره، حتى الأم أرادت تحقيق طموحها في التعلم وتحقيق ذاتها اجتماعيا ومهنيا مما دفعها للخروج إلى ميدان العمل وينسب متفاوتة، فالمرأة الجزائرية تسعى اليوم إلى بلوغ غايتين أساسيتين هما : تحسين مستوى معيشة أسرتها ومساعدة الزوج في تحمل الأعباء والواجبات، ومن أجل التحرر من القيود الاجتماعية سعيا لتحقيق طموحاتها ورغباتها لتتسع الظاهرة وتصل حتى المناطق الريفية من الوطن، حيث غزت المرأة سوق العمل وبقوة و في كل القطاعات و في شتى المجالات.

● ماهي العوامل التي ساعدت المرأة على الهيمنة على سوق العمل؟

- الفرضيات:

- ✓ هناك أسباب متعددة أهلت المرأة للهيمنة على نتائج مسابقات التوظيف مؤخرا.
- ✓ إن التفوق الدراسي للمرأة و الحاجة الوظيفية لها في بعض القطاعات جعلها تسيطر على نتائج مسابقات التوظيف السنوات الأخيرة.
- ✓ تسعى الدولة من خلال سياساتها الداخلية و الخارجية لتفعيل دور المرأة وجعلها يد عاملة أساسية في سوق العمل .

- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من حيث أنها تعالج موضوعا حديثا في المجتمع الجزائري في ظل الديناميكية الاجتماعية و السياسية ، ألا وهو سيطرة المرأة على مناصب العمل الحديثة ولأن هذا الموضوع لم يتطرق إليه من قبل لحدائثة هذه الظاهرة في مجتمعنا الجزائري عامة وفي المجتمع الجلفاوي بصفة خاصة ، هذا الأخير الذي كان قبل حقبة أو حقبتين من الزمن يرفض خروج المرأة للعمل و التعلم.

فبعد أن كانت المرأة الجزائرية تطالب بالمساواة مع الرجل في كل الأمور وخاصة العمل ،أصبحت هناك هيمنة نسوية كبيرة في مجال العمل خاصة بعد سنة (2010) ولم تكتفي بالسيطرة على جلها، بل تعدت ذلك بالسيطرة على المناصب القيادية.

-أهداف الدراسة:

لا توجد دراسة أو بحث بدون أهداف أو غايات وهذه الدراسة تهدف إلى:

- معرفة أسباب السيطرة النسوية على مناصب الشغل الحديثة وأبعادها على المجتمع ككل والتقرب أكثر من الظاهرة ومعرفة حيثياتها.

-تبني بعضا من المقاربات الأدواتية المقننة لمحاولة التقرب أكثر والفهم ، وعلى الأقل تحليل الأسباب و المشاكل الناتجة عن تغليب العنصر النسوي في سياسة التشغيل.

2-تحديد مفاهيم الدراسة:

2-1- المرأة العاملة: المرأة العاملة هي المرأة التي تتحمل أعباء القيام بالعمل خارج المنزل، في مؤسسة ما، مقابل أجر معين، تسعى من خلاله تحقيق غاية من الغايتين أو للثنتين معا مكانتها الاجتماعية و رفع المستوى المعيشي لأسرتها.

2-2- العمل: هو نشاط يقوم به الإنسان عن طريق بذل جهد فكري أو عضلي لتحقيق هدف اقتصادي مفيد كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد وازدهاره .

2-3- الوظيف العمومي: الوظيف العمومي هو مهنة تتميز بالدوام حيث يقوم فيها الموظف بأداء مهامه وتقديم خدماته لصالح العام، ويخضع خلالها لشروط قانونية.

2-4- الهيمنة لغية: الهيمنة مصدر هيمن على الشيء. أي قدرة مطلقة على الشيء من كافة جوانبه وبشئى الوسائل بما يكفل تحقيق الغاية المشروعة (الجامع، 2016).

***الهيمنة إصطلاحاً:** إرتبط المفهوم أولاً بالسياسة ويعني الزعامة وفرض السلطة.

***الهيمنة على السوق :** تعني السيطرة على السوق.

***التعريف الإجرائي:** تعني الهيمنة السيطرة، وهي سيطرة طرف ما على طرف آخر في جانب من جوانب الحياة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا... والهيمنة النسوية على سوق العمل تعنى غزو وسيطرة العنصر النسوي على مناصب الشغل الحديثة في سوق العمل الجزائري.

ومن بين العلماء السوسيولوجيين الذين طرحوا مصطلح الهيمنة "بيار بورديون" عن طريق مصطلح الهيمنة الذكورية، حيث تناولها من جانب بعيد عن موضوعنا أو عكس اتجاهنا، فقد اتجه بورديون إلى تفكيك الهيمنة والخضوع كجدل يقوم بين قطبي المعادلة : الرجال والنساء، وذلك في سياق ما يسميه ب"العنف الرمزي" كمفهوم بلوره في دراسات سابقة و الحال أنه ليس مجرد مفهوم بل نظرية قائمة تتضمن قطبة تامة مع التصور الشائع الذي ينطلق من أنّ العنف الرمزي أخفّ من العنف المادي، مادام "الرمزي" يحمل تعارضاً اصطلاحياً مع الواقع المادي أو العيني. كما أنّ الانجرار وراء هذا الفهم الاختزالي ينسبنا واقع نساء عديدات يتعرضن لكلّ أصناف العنف والاستغلال (بورديون، 1986، صفحة 11).

3. الجانب النظري من الدراسة:

1.3. التعليم والمرأة الجزائرية: أولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال عناية كبيرة للتعليم، منتهجة بذلك سياسة مجانية وديمقراطية التعليم وإلزاميته في المراحل الدراسية الأولى. وقد أثمرت هذه السياسة بارتفاع قياسي في معدل التمدرس، وانخفاض معدل الأمية وانتشار واسع للتعليم في جميع مناطق الوطن، وقد أعطت سياسة الدولة في مجال التربية والتعليم فرصا متكافئة لكلا الجنسين، وأزالت الفوارق الاجتماعية بتوفير الخدمات الاجتماعية المدرسية كالمراقد المطاعم، النقل المدرسي والمنح المدرسية، كما عملت على تقريب المدرسة من المتعلم، حتى في المناطق النائية، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التعليم بشكل ملحوظ، حيث انتقلت نسبة التمدرس في أوساط النساء من 39.6٪ سنة 1966 إلى 94.3 سنة 2008، لقد عرفت نسبة تدرس الإناث في الجزائر ارتفاعاً محسوساً خلال السنوات القليلة الماضية، وجاء هذا نتيجة للتوجه الدولي لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة بدء من التعليم إلى غاية العمل الوظيفي. وقد قامت الجزائر بالتوقيع في شهر جانفي من سنة (1996) على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز (Rapport, 2006, p. 35) حيث وصلت نسبة المتدرسات في الطور الثانوي سنة (2015) إلى (58٪) كما عرف التعليم العالي كذلك تطورا كبيرا، حيث بلغت نسبة الجامعيات سنة (2005) إلى (57.50 ٪) ونسبة المتخرجات خلال نفس السنة ب (61٪) مما يبرر أن عدد المتخرجات يفوق نصف العدد الإجمالي للمتخرجين.

كما تثبت الإحصائيات أن الإناث لم يكتفين بغزو مجال التعليم في الجزائر بل ذهبن إلى التفوق والنجاح بنسبة تفوق نسبة نجاح الذكور وأثبتن جدارتهن عليهم وهذا ما كان سبباً في إتحقهن بالمقاعد الجامعية وإستحقاق مناصب العمل عن جدارة حيث بلغت نسبة نجاحهن في البكالوريا سنة 1997 ب 27.40٪ لترتفع إلى نسبة 63.99 ٪ سنة 2013.

ومن الأهمية بما كان الإشارة أن نسبة الإناث الناجحات في البكالوريا عرفت ارتفاعا كل سنة الأمر الذي وسع حظوظ الإناث في الجامعة خلال مرحلتَي التدرج وما بعد التدرج وعبر مختلف التخصصات، إذ تسجل الإناث حضورهن في الأقسام العلمية، التقنية والأدبية على حد سواء حيث بلغت نسبتهن في مرحلة التدرج خلال السنة الجامعية (2004-2005) ما يعادل (57.50٪) أما مرحلة ما بعد التدرج فقد بلغت نسبة (44 ٪) توزعن على تخصصات مختلفة ماجستير نسبة (47٪) علوم الطب المتخصصة (55٪) ماجستير علوم دقيقة (56٪) دكتوراه في علوم دقيقة (43٪) (معطيات، 2006، الصفحات 25-28).

سمح ذلك بخلق نخبة نوعية من الإطارات النسوية الفاعلة التي نفذت ببطء في مختلف القطاعات والفضاءات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والسياسية مستفيدة من الظروف والامتيازات التي أتاحت لها، حيث لم تتحقق كل هذه المكاسب للمرأة الجزائرية لولا تحسن الظروف الاجتماعية، وتوفر الأرضية القانونية والإرادة السياسية التي شجعت ذلك منذ بداية الاستقلال .

2.3. مراحل تطور عمل المرأة الجزائرية: تأثرت المرأة الجزائرية كباقي نساء العالم بالأوضاع المجتمعية والتغيرات التي حدثت داخل المجتمع، نظراً للأوضاع التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، فالاقتصاد الجزائري إبان الحكم العثماني كان يتميز بنظام اقتصادي ريفي عائلي، تهتم المرأة بتربية الأبناء وشؤون البيت زيادة على ذلك أشغال النسيج ورعاية المواشي

جني الثمار والزيتون وعصره، صناعة الأواني الفخرية ... (درار، 1985، صفحة 10) خلق تقسيم الأدوار بين النساء والرجال توازن داخل المجتمع الجزائري، فكانت تشارك الرجل في مكافحة الحياة الريفية، وذلك بمساهمتها في كل الأعمال الشاقة كالحرث والزراعة والحصاد (الجيلالي، 1982، صفحة 495)، لتأتي فترة الاحتلال الفرنسي حيث عملت خادمة في البيوت البرجوازية وبأجور زهيدة لإعانة عائلتها خلال غياب الزوج مع المحافظة على الهوية والثقافة الوطنية داخل بيتها، كما أدت دورا ثالثا وهو المشاركة في الثورة. (درار، 1985، صفحة 33).

استفادة المرأة الجزائرية عشية الاستقلال من جملة من المكاسب الهامة إثر مشاركتها الفعالة في الثورة إلى جانب الرجل إذ أقر ميثاق طرابلس 1962 دور المرأة في الكفاح وضرورة مساعدتها لتخطي كل ما من شأنه عرقلة فعاليتها وذلك بدعم عمل المنظمات النسائية وإشراك المرأة في كل مجالات الحياة وحماتها من كل أشكال الاستغلال، إثر تبني الجزائر للاشتراكية دعا الدستور لبذل المزيد من الجهود لترقية المرأة بمنحها كامل حقوقها كي تقوم بكافة واجباتها بما في ذلك حقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية، كما نادى بضرورة تعبئة كافة الطاقات بما فيها النساء اللواتي يشكلن نصف السكان القادرين على العمل ولا يعني تعطيلها إلا ضعف في الاقتصاد وتأخر في التطور الاجتماعي (حزب جبهة التحرير الوطني، 1976، صفحة 104).

إن الاهتمام بوضعية المرأة يشكل إحدى مؤشرات الحدأة في أي مجتمع، فلا يمكن الحديث عن مجتمع حديث أو عصري، ما لم تتمتع فيه المرأة بمكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وتحقق فيه مكانتها الإنسانية.

إن التزايد المستمر لنسبة الفتيات المتعلمات في الجزائر سمح لهن بإيجاد فرص العمل الوظيفي وبالتالي مشاركتهن في العملية الإنمائية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد أن كان نشاطها محصور في التعليم والصحة اقتحمت ميادين جديدة كانت حكر من طرف الرجال فقط (Hélène, 1980, p. 198). "العمل النسوي أصبح موجود بقوة و يعتبر ضرورة ملحة تفرض نفسها" (O.N.S).

ففي إحصاء (1967) بلغت نسبة اليد العاملة النسوية (3.50٪) لتتضاعف بعد (10) سنوات لنسبة (7٪) سنة (1977) لتصل سنة (1998) نسبة (16٪) من المجتمع النشط الكلي لتتواصل في الزيادة عامًا بعد عام (Souad, 2002, p. 202) وفي سنة (1989) بلغ عدد النساء المتزوجات اللائي يعملن (33٪) وتجاوز (54٪) عام (1996) (FARGUES, juillet 1996, p. 34). وتذكر مدونة التوظيف و العمل بالجزائر بتاريخ 2013/05/25

إحصائيات العنصر النسوي بالتوظيف العمومي بالجزائر كالاتي: يبلغ تعداد العنصر النسوي في الوظيفة العمومية **245** **880** عون أي **40,74%** من التعداد الإجمالي ويتوزع العنصر النسوي.

4. الجانب التطبيقي للدراسة:

1.4. مجتمع البحث :

بما أن مجتمع البحث مجتمع صعب الحصول عليه في مجال مكاني واحد «مؤسسة واحدة» فأخذنا عينتنا من عدة مؤسسات في مدينة الجلفة فجاءت الدراسة ميدانية بمدينة الجلفة، وقد شمل مجتمع البحث على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال مسابقات التوظيف كرؤساء مصالح المستخدمين ومصالح المسابقات والموظفين للمسابقات ضمن في مؤسسات الجلفة.

2.4. أهم المؤسسات التي أخذنا منها بعض أفراد العينة:

* مديرية التربية لولاية الجلفة . * مديرية الصحة والسكان بالجلفة. * ولاية الجلفة. * مستشفيات الجلفة . * مديرية التوظيف العمومي بالجلفة * مديرية أملاك الدولة بالجلفة .

1.2.4. خصائص مجتمع البحث :

- وصف عينة البحث :

الجدول رقم (01): توزيع أفراد مجتمع البحث حسب السن و الجنس :

المجموع		إناث	ذكور	الجنس / السن
النسبة %	التكرار			
26.66	4	4	—	30-40 سنة
40	06	—	6	41-50 سنة
33.33	05	—	5	51 فأكثر
%100	15	4	11	المجموع
		26.66	73.33	

أن أكبر نسبة من مفردات العينة تقع في الفئة [50-41] وتمثل نسبة (40 %) مما يثبت أن أغلب هؤلاء الخبراء هم بمتوسط عمر الإنسان وهم من ذوي الخبرة ولهم تجربة في مجالاتهم ولقد جاء اختيارهم قصدي لان بحثنا يحتاج خبراء في المجال، ونسبة الأخيرة (27%) من حجم مفردات العينة التي تمثل العمر بين 30 و 40 سنة وتعكسها أكثر عدد النساء لأن وصولهن لهذه المناصب جاء مبكراً نظراً لتفوقهن في مجالات العمل والدراسة وهن أقل خبرة من الرجال من حيث العمر وسنوات العمل، كما يتضح لنا: أن نسبة الذكور تبلغ (73%) من حجم العينة و بالمقابل تبلغ نسبة الإناث (27%) من حجم العينة، وهي نسبة لا يستهان بها وأن قلت وهذا يعني أن المرأة استطاعت أن تصل إلى مراكز عليا داخل المجتمع.

الجدول رقم(02) توزيع أفراد البحث من حيث قطاع العمل وحسب المناصب الحالية للمبحوثين

الهيمنة النسوية على مسابقات التوظيف بالجزائر- الجلفة أنموذجا-

سعدية سويح، بوكربوط عزالدين

النسبة %	التكرار	مفتش	مدير	رئيس مصلحة	القطاع
46.60	07	3	2	2	التربية
20	03	-	2	1	الصحة
13.30	02	-	-	2	الولاية
13.30	02	-	1	1	الوظيفة العمومي
6.66	01	-	-	1	مديرية أملاك الدولة
100	15	3 20	5 26.66	7 53.33	المجموع

من خلال النتائج الجدول أعلاه أن نسبة الباحثين من قطاع التربية تبلغ (47%) من حجم العينة و تليها نسبة الباحثين من قطاع الصحة التي تبلغ نسبة الإناث (20%) من حجم العينة، في حين تظهر نسبة الباحثين من الولاية و الوظيفة العمومي بنسبة متساوية وهي نسبة (13%) وأخر نسبة لعدد الباحثين كانت بنسبة (07%) بالمديرية المالية. ولم تكن هذه النتائج اعتباطية بل جاءت نتيجة عملية مقصودة بحيث أكثر عدد من الباحثين في كلا من القطاعين التربية والصحة نظرا لأنها أكثر القطاعات التي تظهر فيهما الهيمنة النسوية على مناصب الشغل كما أن في هذين القطاعين يتوفر فيهما عدد كبير من الخبراء والمؤطرين في مجال المسابقات نظرا لمسابقتهم التي تحتوي أكبر عدد من مناصب الشغل وأكثر استقطابا للمشاركين في المسابقات، لتتدنى النسبة عند المؤسسات الأقل استقطابا للمشاركين في المسابقات وينقص فيها ظهور الهيمنة النسوية بالمقارنة مع المؤسسات السابقة ألا وهي الولاية والوظيفة العمومي ومديرية أملاك الدولة لذلك فقد جاءت الإحصائيات مطابقة لتوجهاتنا.

أن نسبة (53%) من حجم العينة هم رؤساء مصالح ويأتي في المرتبة الثانية من حيث النسبة مدراء بنسبة (27%) وأخيرا نسبة المفتشين بنسبة (20%).

وجاءت النتيجة حسب المنهج المتبع في الجانب الميداني للبحث حيث كان أكثر توجهنا ومطالبنا لإجراء هذه المقابلات نحو هدف واحد وهو استجواب الخبراء في المجال حسب منهج ديلفاي لذا توجهنا بالدرجة الأولى إلى رؤساء المصالح كرئيس مصلحة المسابقات والامتحانات ورئيس مصلحة التكوين والتفتيش بمديرية التربية ورؤساء مصالح المستخدمين في كل من الولاية والمستشفيات ومديرية الصحة والوظيفة العمومي، في حين كانت نسبة المدراء هي الثانية ولكن لا ننكر أن لهؤلاء خبرة في مجال المسابقات ولقد استفدنا من تصريحاتهم حول الموضوع، لتكون أقل نسبة بين الباحثين هم المفتشين كمفتش في مصلحة أملاك الدولة ومفتشين في قطاع التربية لما لهم من تجربة وخبرة في مجال المسابقات ولا ننكر أن كل واحد من الباحثين أدل بدلوه في تقديم معلومات تخدم الموضوع وإحصائيات أكيدة حوله.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المهام الموكلة للباحثين خلال إجراء مسابقات التوظيف:

النسبة %	التكرار	المهام الموكلة
27	04	عضو لجنة مقابلة في المسابقة
40	06	رئيس مركز
20	03	مشرف على كل إجراءات المسابقة
7	01	التحليل والتدقيق في نتائج القطاعات الأخرى
7	01	الموافقة بعد التدقيق في النتائج
100	15	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي نسبة (40%) من الباحثين أوكلت إليهم مهام رؤساء مراكز الامتحانات و مسابقات التوظيف خلال فترات إجراء المسابقات داخل قطاعاتهم وتليها نسبة (27%) منهم من أوكلت لهم مهام عضو في لجنة مقابلة في مسابقة التوظيف إي أنهم مكلفين باستجواب المشاركين في المسابقات و تقييمهم ، لتتبعها بتنازل طردي نسبة (20%) من الباحثين هم مكلفين خلال إجراء مسابقات التوظيف كمشرفين على كل إجراءات المسابقة من بدايتها إلى نهايتها بما فيها الامتحان الكتابي و الامتحان الشفوي و جمع الملفات و ترتيبها إلى غاية دراسة النتائج والمصادقة عليها ، لتأتي آخر نسبة و هي (7%) وهي نسبة مناصفة بين الباحثين الذين مهامهم تتمثل في التحليل والتدقيق و المصادقة عن نتائج مسابقات القطاعات الأخرى و تنحصر هذه الفئة في مسؤولي و موظفي قطاع التوظيف العمومي.

الجدول رقم (4) : تحليل محتوى السؤال رقم (07) والمتعلق بالأسباب التي ساعدت المرأة لدخول سوق العمل بقوة :

رقم الوحدة	فئة 1 الأسباب التي ساعدت المرأة لدخول سوق العمل	التكرار	النسبة %
1	القوانين الداعمة للمرأة وسياسة من طرف الدولة	10	25
2	تفوق الإناث في التعليم و عزوف الذكور عن الدراسة	09	22.50
3	الحاجة الوظيفية لهن	05	12.50
4	الحاجة المادية	05	12.50
5	أسباب أخرى	8	20
	المجموع	40	100

ملاحظة: جاءت النتيجة مفحمة نظرا لإجابة الباحثين بأكثر من إجابة وإعطاء أكثر من سبب من الأسباب التي ساعدت المرأة لدخول سوق العمل بقوة لأن نمط السؤال في حد ذاته مفتوح يوضح الجدول أعلاه الأسباب الأساسية في غزو المرأة لسوق العمل بالآونة الأخيرة:

فهناك ستة أسباب رئيسية دفعت بالمرأة لسوق العمل حسب تصريح الخبراء في المجال، حيث أخذنا كل إجابات الباحثين وقمنا بتبويبها وبتوزيعها إلى وحدات تحليل كما هو موضح في الجدول وهي كما يأتي:

وحدة التحليل رقم (01): التي أجمع فيها الباحثين على أن القوانين الداعمة للمرأة وسياسة من طرف الدولة سبب رئيسي في سيطرة العنصر النسوي على مناصب الشغل الحديثة، وهذه الإجابة شكلت نسبة (25%) من مجموع إجابات الباحثين أغلبهم ذكور، بل و ذهب الرجال إلى أكثر من ذلك و حدد أبعاد هذه السياسة و أهدافها فمنهم من ذهب بقوله أن الدولة تدعم المرأة تحت مظلة حقوقها في حين هي سياسة خارجية تضغط عليهم، والتي لها دور سلبي وهو إضعاف المجتمع بوضع الذكور تحت سيطرة المرأة، و هناك من حلل هذه السياسة بقوله تهدف السياسة العامة لدولة بدعم وتشجيع المرأة على التعليم ودخول سوق العمل بقوة لأسباب عديدة منها القضاء على المعارضة والإضراب في الأوساط العمالية نظرا لطبيعة المرأة التي لا تتعارض أفكارها مع قوانين الدولة .

وحدة التحليل رقم (02): التي شكلت نسبة (22.50%) من مجموع الباحثين جاءت مناصفة بين تصريحات الذكور والإناث على أن السبب الرئيسي لسيطرة العنصر النسوي على سوق العمل هو تفوق الإناث في الدراسة والتعليم الجامعي و عزوف الذكور على التعليم، حيث أكدت نسبة (75%) من الباحثات الإناث على ذلك و هذا رد فعل طبيعي للمرأة للدفاع عن جدارتها و أحقيتها بمنصب الشغل، في حين جاءت نسبة (17%) من مجموع الذكور لتصرح أن المرأة نالت هذه المناصب عن جدارة ويتفوق في دراستهن وظهر عزوف ذكور على التعلم في مقابل هناك رجال يرفضون الاعتراف بتفوق المرأة في الدراسة و يذهبون إلى تفسير الظاهرة بعوامل سلبية اتجاه المرأة رغم أن هؤلاء الرجال هم من نخبة المجتمع كتفسير الظاهرة بحروب المرأة من مهامها الأساسية ألا وهي رعاية الأسرة و الأبناء كما سنرى في الوحدات اللاحقة ...

وحدة التحليل رقم (03) و(04): ذهب الباحثين هنا إلى مبررين لدخول المرأة سوق العمل بقوة بنسبة متساوية بين الحاجة الوظيفية لمن وبين الحاجة المادية بنسبة (12.50%) وكانت كل هذه التصريحات من طرف المسؤولين الذكور حيث أكد البعض أن بعض القطاعات تحتاج المرأة كعاملية فيها أجمع الخبراء على الحاجة الوظيفية لمن داخل قطاع الصحة في حين ذهب أقلية منهم إلى قطاع التعليم، في حين أكد النصف الآخر على الحاجة المادية للمرأة التي تكفل عائلتها أو أسرهما في حالة المطلقة أو الأرملة، كما أكدوا على الحاجة المادية خاصة في ظرف تحلي الدولة عن دعم أسعار السلع الاستهلاكية وغلاء المعيشة وزيادة سوء الحال بعد تطبيق سياسة التقشف فأصبح عمل المرأة ضرورة لمشاركتها في ميزانية الأسرة. دفعت الحاجة الاقتصادية النساء إلى دخول سوق العمل بحثا عن منصب شغل لتتقاضى من خلاله أجر خاصة بعد تدهور القدرة الشرائية للأسر الذي زاد تفاقما بفعل الانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي والذي زاد من توسع رقعة الفقر لتشمل فئات واسعة من المجتمع وهذا مادفع الأزواج والأولياء والإخوة إلى تكوين نظرة جديدة إزاء عملها كوسيلة شريفة لتخفيف عبئ الفقر على عائلتها ومن

خلال الدراسة التي أجراها الدكتور **مصطفى بوتفنوشت** حول العائلة الجزائرية فقد توصل بأن المرأة تعمل بهدف تحسين ميزانية الأسرة وتحسين أوضاعها الشخصية، حيث شكلت نسبة العاملات 28.8% من اللواتي يساهمن من مرتبهن في ميزانية الأسرة. ونفس النتائج توصل إليها **أحمد الخولي** حيث يرى "توزيع الأدوار أصبحت تتسم بطابع ديمقراطي حيث تشارك المرأة في بعض الأدوار الأساسية من خلال التحاقها بالعمل ومساهمتها في توفير بعض الاحتياجات المادية للأسرة، حيث أصبح الزوجان يتقاسمان الأدوار اتجاه أبنائهم).

هناك دراسة ل هابر (hayer) أكد فيها دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل المهني وعملها من أجل جمع المادة .
وحدة التحليل رقم 5: ذهب المبحوثين هنا إلى مبررين لدخول المرأة سوق العمل لأسباب أخرى بنسبة متساوية بين مبرر كثرة عدد النساء وتناقص عدد الذكور في المجتمع الجزائري، وبين مبرر هروب المرأة من مسؤوليتها اتجاه الأسرة والأبناء بنسبة متساوية تقدر ب (20%) من عدد المبحوثين وكلهم رجال من ذهبوا لتلك التصريحات، وجاءت هذه التصريحات فيها نوع التعنت والتزمت اتجاه عمل المرأة، فالتصريح الذي يؤكد على أن المجتمع الجزائري مجتمع نسوي من حيث العدد هي تصريحات غير صحيحة ومبالغ فيها فديوان الإحصائيات الوطني يؤكد على أن "من بين 39.963 مليون نسمة التي تم إحصاؤهم في جويلية 2015 قدر عدد الذكور ب20.235 مليون مقابل 19.728 مليون إناث." وهي نسبة متقاربة جدا حيث بلغت نسبة الذكور في الجزائر 50.52% من مجموع السكان، في حين لم يتجاوز نسبة الإناث 49.48% (الديوان الوطني للإحصائيات ، 2015). أي نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث ب1.04%.

- في حين التصريح المقدم من طرف بعض الذكور الذي يؤكد على هروب المرأة من مسؤولياتها الأساسية كترية الأبناء ورعاية الأسرة هو من وجهة نظري تصريح خاطئ وفيه نوع من التعنت والتزمت اتجاه عمل المرأة، بحكمي امرأة عاملة وأحتك بوسط النساء العاملات فهو حكم ظالم للمرأة فنحن نتحمل أكثر من مسؤولية كمسؤولية تربية الأبناء ورعاية الأسرة والعمل... ونقوم بواجبنا على أكمل وجه ، كما يؤكد "روبر تشمستس" من الخطأ الاعتقاد بأن هناك تخلي كلي من المرأة عن دورها العائلي فالمرأة في محاولاتها للتوفيق بين حياتها المهنية والتعليمية والبيت تسلك طريقا صعبا وجادا أكثر من أي وقت مضى (شمستس، 1959، صفحة 182). "وحسب الدكتورة **نوال السعداوي** "أنّ إشغال المرأة لم يؤثر في قيادة الرجل للأسرة ولم يجررها من القيود التقليدية بل أضاف إليها أعباء أخرى ومسؤوليات جديدة، حيث توصلت **السعداوي** في نتائجها "أنّ المرأة العاملة تستغل اقتصاديا من طرف الزوج والأسرة وتظلّ من دون نفوذ أو سلطة وإنما خاضعة تماما إلى سلطة الرجل" ومنه فما ذهب إليه بعض الخبراء المستجوبين أن دل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ألا وهو تعصب الرجل لذكوريته وتمسكه بمبادئ المنطقة التي ترعرع فيها مهما كان مستواه الدراسي ومهما كان مركزه فنحن في مجتمع ذكوري 100%.

الجدول رقم (5) تحليل محتوى السؤال رقم (20) يوضح هل النساء أثبتن جدارتهن في الدراسة مما أدى إلى هيمنة :

النسبة %	التكرار	أثبتن النساء جدارتهن وتفوقهن في الدراسة على الذكور	وحدات التحليل
66.66	10	غالبا	1
20	03	أحيانا	2
13.33	02	لا	3
100	15	المجموع	

يهدف الجدول: لإجابة على محتوى السؤال أو الفرضية التي تقول أن الهيمنة النسوية نتيجة تفوق النساء في الدراسة: حيث جاءت تصريحات الباحثين كالتالي:

وحدة التحليل رقم (01): عبر فيها الباحثين بنسبة ما يقارب (70%) على أنه **غالبًا** ماتكون الهيمنة النسوية على مناصب الشغل إنعكاس لتفوق الإناث في الدراسة خلال كل الأطوار الدراسية والجامعة فقد أخذت هذه المناصب عن جدارة.

وحدة التحليل رقم (02): عبرت نسبة (20%) من الباحثين على أنه **أحيانا** كانت جدارة العنصر النسوي وتفوقهن سببًا في الهيمنة النسوية على مناصب الشغل، في حين **وحدة التحليل رقم (03):** أكد فيها باحثين على أنه لا لوجود تفوق العنصر النسوي في الدراسة بنسبة (13 %) ولا علاقة له بالهيمنة النسوية على مناصب الشغل، وطبعًا الباحثين هم من الذكور الذين يرفضون الاعتراف بجدارة المرأة وتفوقها في التعليم على الذكور.

لقد عبرت نسبة الباحثين بأغلبية ساحقة على جدارة وتفوق العنصر الأنثوي على الذكور في الدراسة، بما يتناسب والواقع ومع الإحصائيات التي تؤكد ذلك، كما لاحظناه من خلال إحصائيات وزارة التربية والتعليم في الجانب النظري من البحث وهو ما أكده الباحثين من خلال تفسيراتهم لأسباب التي ساعدت المرأة للوصول بقوة لسوق العمل الجزائري، فقد توصل الباحث "**عبد القادر لقجع**" في دراسة ميدانية قام بها، إلى أن البنات أصبحوا أكثر حرصًا على دراستهن من الذكور. وذلك من أجل تحقيق غاية مزدوجة، التحرر من الرقابة العائلية، وتجاوز الحدود المجتمعية التي تكرس السيطرة الذكورية (kader(L), 2007, p. 09).

يعد عامل تعليم الإناث وتفوقهن الدراسي حسب الباحثين، وحسب تصريحات وزارة التربية والتعليم من العوامل الرئيسية والهامة والتي ساهمت وبشكل قوي في تعزيز دخول المرأة سوق العمل بقوة وتزايد عمالة النساء عامًا بعد عام. حيث يقول الدكتور أنور أحمد رسلان، فقد عرّف مبدأ الجدارة بأنه " الأسلوب الذي يقوم على اختيار الموظفين العموميين و الإحتفاظ بهم في وظائفهم على أساس الجدارة أو الكفاية وحدها، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى (الدين، 2011/2010، صفحة 16) " وهو ما حدث مع المرأة الجزائرية حيث كانت بمؤهلاتها العلمية ومعدلاتها المرتفعة في الجامعة استطاعت أن تجد لنفسها مكانًا قويًا خاصة من خلال -التوظيف على أساس الشهادة - الذي يقيم الموظف على أساس مجموع معدل كل سنوات الدراسة لسداسيات بالجامعة، في السنوات الأخيرة أهلها هيمنة نسوية على مناصب الشغل .

الجدول رقم (06): تحليل محتوى السؤال رقم (09) والمتعلق بدور الانفتاح على العولمة ودورها في تقوية عمل المرأة:

الفئة رقم 3			وحدات التحليل
النسبة %	التكرار	الانفتاح على العولمة ودورها في تقوية عمل المرأة	
46.66	07	غالبا	1
40	06	أحيانا	2
13.33	02	أبدا	3
100	15	المجموع	

وحدة التحليل رقم (01) و (02): تمثل الذين عبروا عن دور الانفتاح والعولمة في خروج المرأة للعمل فكانت نسبة الباحثين الذين عبروا بـ"غالبا" و"أحيانا" بنسب متقاربة ما بين (47%) و (40%) لتأتي آخر نسبة في وحدة التحليل (03) هم من عبروا بـ"لا" والتي تقدر بنسبة (13%).

وهذا يعني أن الانفتاح والعولمة دور في جعل المرأة عبر العالم تتحرر من قيودها وتطالب بحقوقها وهو الحال نفسه، بعد تبني (الدولة الجزائرية سياسة الانفتاح وتخليها عن دورها في دعم أسعار السلع الاستهلاكية (بوكربوط، 2007، صفحة 445)). أصبح لابد للأسرة الجزائرية من اللجوء إلى عمل المرأة كما أن دور العولمة والتفتح على العالم الغربي دور أساسي في دعم حقوق المرأة وسيطرتهن على مناصب الشغل. فقد كانت سنة 1989 هي الفترة التي تمثل انخيار الاشتراكية وغلق الكثير من المؤسسات العامة وتسريح العمال، وبداية توسع القطاع الخاص (Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, 2004, p. 43) لتصدر الجزائر دستور الانفتاح سنة 1989 أي مرحلة التحولات الكبرى التي شهدتها الجزائر من إلى ما يعرف بنظام اقتصاد السوق "النظام الرأسمالي" والتي جاءت لعدة أسباب أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية، قيام منظمة التجارة، العولمة... الخ مما أدى بالكثير من الدول وخاصة الجزائر إلى إدخال مفاهيم جديدة كانت في بادئ الأمر إصلاحات هيكلية على الاقتصاد الوطني ثم أدخلت في إطار دستور 1989 كنظام متكامل (الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري، صفحة 89) مما أحدث تغييرا وتحولا جذريا مهما في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الجزائري (Mallek، صفحة 30)، ومن بين هذه التحولات المادة 52 من الدستور 1989 " لكل مواطنين الحق في العمل" وقد أعطى ذلك للمرأة نوعا من الأمان والاستقرار الاجتماعي، مما دفعها للمطالبة بحقوقها بالعمل وجعل قناعاتها وقناعات الوسط تتقبل عملها وخروجها من البيت، وبدء من هاته الفترة حدث تحول وطني على مستوى المرأة حيث ظهرت ثقافة كبير على تعليم المرأة الجزائرية وتقبل خروجها للعمل وأصبحت مؤسسات ومكاتب التشغيل تعرف طلبات متساوية بين الرجل والمرأة على مناصب الشغل ليتطور الوضع أكثر فأكثر في مراحل قادمة من الزمن في مجال عمل المرأة مع كل تغيير سياسي واقتصادي للبلاد تأثر بالانفتاح على العالم الخارجي والبيئة الخارجية .

الجدول رقم (07): تحليل محتوى السؤال رقم(11) يوضح ما مدى ارتفاع نسبة نجاح الإناث في مسابقات التوظيف:

الفئة رقم 5					نسبة نجاح الإناث	وحدات التحليل
المجموع	لا		نعم			
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
73.33			73.33	11	مرتفعة جدا	1
20			20	03	مرتفعة نوعا ما	2
6.66	6.66	01		—	متوسطة	3
—		—		—	غير مرتفعة	4
15 100	6.66	01	93.33	14	المجموع	

يوضح الجدول أعلاه مدى ارتفاع نسبة نجاح الإناث في مسابقات التوظيف:

وحدة التحليل رقم (01): أكد معظم الباحثين الخبراء في مجال مسابقات التوظيف بأن نسبة نجاح الإناث في مسابقات التوظيف مرتفعة جداً والتي تقدر بـ (73٪). بالمقارنة مع السنوات السابقة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى من دراستنا التي تؤكد وجود هيمنة نسوية على مناصب الشغل الحديثة في التوظيف العمومي وبناءً على مناقشاتنا مع الخبراء فهي ظاهرة حديثة بدأت تتبلور في العشرية الأخيرة فقط من القرن الحالي .

وحدة التحليل (02): أكدت أن نسبة نجاح الإناث في مسابقات التوظيف مرتفعة نوعاً ما تقدر بـ (20٪).

وحدة التحليل رقم(03): ومثلت هذه الوحدة الباحثين الذين صرحوا أن نسبة نجاح الإناث في مسابقات التوظيف متوسطة .

أكد أغلب الباحثين على أن نسبة نجاح الإناث في مسابقات التوظيف الأخيرة تعرف ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً وهذا ما رصدناه وأشرنا إليه من خلال الباب النظري للدراسة، حيث توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهو ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع، فقد شهد عمل المرأة تطوراً كبيراً، فقد ولجت مختلف قطاعات التوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، وحتى القطاع الخاص، وقد جاءت هذه النسبة كنتيجة لتفاعل عدت عوامل من بينها دعم وتكريس الدستور الجزائري لحقوق المرأة، إضافة إلى تفوق العنصر النسوي في التعليم ولأسباب آخر ذكرناه ولا زلنا نذكرها تبعاً من خلال تحليل إجابات الباحثين ومعطيات الواقع. في حين أن تصريحات الخبراء الباحثين في وحدة التحليل رقم (02) و(03) أكدوا على هذه النسبة مرتفعة نوعاً ما أو متوسطة وهذا راجع لأراء الخبراء العاملين بقطاع الإدارة الذي يعرف أقل توجه للإناث له في منطقتنا بالمقارنة مع باقي مناطق الوطن.

وتبني المجتمع لأفضلية قطاع الصحة والتربية للمرأة العاملة وهذا راجع لعدم تقبل كلا من الزوج والأب عمل المرأة في الإدارات نظراً لوجود اختلاط كبير فيها بالذكور على عكس التعليم الذي يكون أكبر احتكاك يكون مع التلاميذ وقطاع الصحة حيث تتعامل الطبيبة أو الممرضة مع المريضات بشكل أكبر، فالمجتمع الجلفاوي هو مجتمع محافظ

ويلتزم أكثر بتعاليم الشريعة الإسلامية لذلك يفضل تحديد إطار عمل المرأة في ميادين أكثر انغلاق عن الرجل وفي ميادين فيها حاجة وظيفية لمن كالصحة والتعليم .

نشرت "جريدة الفجر" موضوع تحت عنوان: ارتفاع نسبة العمالة النسوية في الجزائر 12 مرة منذ 1977 أي بنسبة 31٪ من عمال التوظيف العمومي نساء والصحة والتعليم مهن مؤنثة بامتياز، حيث أضافت اليومية الجزائرية "الفجر" (خلاص اليوم الدراسي الذي احتضنه المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة، في موضوع عمالة المرأة في الجزائر، إلى تزايد عدد اليد العاملة النسوية سنويا إلى سوق التشغيل... وحسب ممثل وزارة العمل والضمان الاجتماعي، فإن عدد العاملات في الوظيفة العمومية 607160 امرأة، أي معدل نسبة 31.8٪ (fadjr، 2016). في حين كتبت "يومية الشروق" بتاريخ: 2015/07/15، العدد 9117، وفي نفس الموضوع عنوانا يحمل: النساء تسيطر على وظائف التدريس والطب والإدارة... النساء تحصد 90 بالمائة من نتائج التوظيف ... وهذا ما تؤكدته دراستنا من خلال شقيها النظري والميداني حيث صرح الباحثون الخبراء على اصطدامهم في الآونة الأخيرة بالتفوق المطلق للإناث على الذكور وفوزهن بأغلبية ساحقة على مناصب الشغل بالتوظيف العمومية وأكثر من ذلك تصدرهن لمعظم قوائم نتائج الناجحين في المسابقات.

الجدول رقم (08) تحليل محتوى السؤال رقم (14) والذي يوضح ما مدى دعم القوانين و الدستور الجزائري لتشجيع المرأة لدخول سوق العمل.

الفئة رقم 8			
النسبة٪	التكرار	دعم الدستور	وحدات التحليل
73.33	11	غالباً	1
20	3	أحيانا	2
6.66	1	لادور له	3
100	15	المجموع	

يوضح الجدول أعلاه مدى دعم الدستور والقانون الجزائري لتشجيع المرأة لدخول العمل حيث:

وحدة التحليل رقم(01): حيث عبروا أغلب الباحثين بنسبة (73٪) بكلمة "غالباً" أن الدستور والقانون

الجزائري سبباً قوياً ودافعاً لتشجيع المرأة لدخول سوق العمل بقوة.

في حين وحدة التحليل رقم(02): ذهب فيها الباحثين لتعبير عن دعم القانون والدستور للمرأة بكلمة

"أحيانا" بنسبة (20٪)، لتأتي وحدة التحليل الأخيرة(03) حيث عبر فيها الباحثون ب"لا" بنسبة (07٪) عن

دعم الدستور وهي مبحوثة من بين المبحوثات ربما تود من خلال تعبيرها بلا، تأكيدها عن مبدأ الجدارة لنساء لكسب

مناصب العمل أكثر من دعم الدستور لها. إن ما ذهب إليه أغلب الباحثين بأن الدستور والقانون داعم قوي وأساسي

في تشجيع المرأة للولوج سوق العمل فالتأكيد على دور المنظومة القانونية والدساتير وقوانين العمل في تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة لا بد لنا من عرض بعضها كالآتي:

فقد جاء الدستور الجزائري سنة 1976 بتعديلات من أجل إقحام المرأة الجزائرية في التنمية، فقد نص القانون العام للعامل في المادة 12 على أن " يضمن القانون حماية الحقوق الخاصة بالمرأة في العمل تطبيقا لتشريع المعمول به (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 1989). كما يحمي قانون العمل رقم 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم المرأة ضد التمييز القائم على الجنس للحصول على منصب عمل، ويترتب عن ذلك أنه يعتبر باطلاً وعدم الأثر كل شرط - يتضمن عقد العمل أو الاتفاقية الجماعية- يقيم التمييز بين المرأة والرجل في مجال الترشيح للتوظيف، لكن المشرع لم يكتف بترتيب البطالان على شروط التوظيف التمييزية بل أسس المسؤولية الجزائرية على إمضاء الاتفاقية الجماعية التي تكرس مثل هذا التمييز فنص على عقوبة الغرامة أو الحبس (يحياوي، 2007، صفحة 185) والتعديلات كثيرة جدا ولم تتوقف منذ الثورة الجزائرية إلى يومنا هذا لصالح المرأة في حق العمل و التعليم، الاستثمار والمشاركة السياسية. حيث أكد فرانس فانون أن الثورة طرحت كافة المشاكل لتحسين الظروف الموضوعية للمرأة بشكل هائل، فنالت حقوقها في الانتخاب والعمل والتعليم والتكوين المهني.... الخ.

من خلال استعراضنا لكل ما سبق تتأكد لنا صحة الفرضية الثانية التي تبرهن على أن السياسة العامة لدولة هي من ساهمت في دعم وتشجيع المرأة لبلوغ هدفها في السيطرة والهيمنة على مناصب كبيرة في التوظيف العمومي وفي القطاع الاقتصادي بل وساعد الدستور المرأة إلى الوصول إلى مناصب قيادية عليا في الدولة ووسع من نشاطها السياسي في إعطائها حقها في مقاعد البرلمان بنسبة 30٪ بما يسمى بنظام الكوطة .

الجدول رقم (09) تحليل محتوى السؤال رقم (16): دور الإتفاقيات الدولية لحقوق المرأة عالميا في بلوغ النساء أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل الحديثة:

الفئة رقم 10			وحدات التحليل
النسبة٪	التكرار	الاتفاقيات الدولية	
60	09	غالبا ما تضغط على دول العالم الثالث لأبعاد معينة	1
26.66	04	أحيانا تلعب دور المدافع على حقوق المرأة	2
13.33	02	لا علاقة لها	3
100	15	المجموع	

الهدف من الجدول رقم 20: لمعرفة دور الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة في تحقيق هيمنة نسوية على مناصب الشغل: حيث جاءت النتائج كالتالي:

وحدة التحليل رقم (01): لقد عبرالمبحوثون بنسبة (60٪) بكلمة "غالبا" ماتضغط هذه الاتفاقيات على دول العالم الثالث لتحقيق أبعاد معينة. في حين ذهب المبحوثين في

وحدة التحليل رقم (02) و(03): إلى التأكيد أن الاتفاقيات الدولية أحيانا لها دور في الضغط على الدولة وبالتالي تحققت مطالبها في تجسيد هيمنة نسوية على مناصب الشغل الحديثة الجزائرية بنسبة (27٪) من عدد الباحثين، في حين ذهبت نسبة (13٪) أكدت على أنه لا دور لاتفاقيات الدولية في ما يحدث من هيمنة نسوية على مناصب الشغل الحديثة .

ذهب ثلثي الباحثين لتأكيد على دور الاتفاقيات الدولية في الضغط على الدولة لتحقيق مطالبها حول حقوق المرأة العالمية حيث الجزائر تمني اتفاقيات مع منظمات عالمية وأورو متوسطة على مستوى بلدان البحر الأبيض المتوسط وغالبا وما تحدد هذه الاتفاقيات مطالبها وتجبر الدول على الخضوع لها بحكم إبرامها معاهدات عليها ويؤكد الخبراء الباحثين أن هذه المعاهدات تحمل في طياتها أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية غير متوائمة مع مجتمعنا ولها أبعاد سياسية خبيثة لإضعاف المجتمع العربي الإسلامي بحكم أنها تتنافى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، حيث تضع السلطة في يد المرأة وتشجع المرأة على التحرر وبالتالي يحدث تفكك داخل المجتمع وانهار المنظومة الإسلامية، وتحت مظلة الحقوق تفرض سياسة تأنيث المجتمع لإضعاف دور الرجل فيه.

إن سعي السلطة لترقية المرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، ليس الهدف منه تحقيق مشاركة فعالة في التنمية، بقدر ما هو تنفيذًا للالتزامات الدولية التي تقضي بتطبيق الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - وإرضاء للحركة الجموعية النسائية والمجتمع الدولي" فقد صدر ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 أقر ونادى في مادته الأولى بمبدأ المساواة بين الجنسين، ويليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948 في مادته 02: عدم التفرقة بين النساء والرجال" (زيد، 2007، صفحة 13) رغم ما صرح به الباحثين حسب أرائهم، فلا يمكن إنكار دور الإتفاقيات العالمية في الدفاع عن حقوق المرأة ومكانتها داخل المجتمعات بعدما ما كانت مهضومة الحقوق ومضطهدة" فقد اكتسبت الحرية النسائية زخما جديدا واعتراف بشرعيتها من قبل أعلى جمعية استشارية في العالم بالإعلان عن عقد الأمم المتحدة للمرأة في المكسيك عام 1975" (مرسي، 1993، صفحة 155).

5. خاتمة:

أكد الخبراء الباحثين على أنهم لاحظوا ارتفاع واضح ومحسوس للعنصر النسوي في نتائج المسابقات التوظيف الحديثة و أكدوا على أن الظاهرة بدأت في التفاف مع بدايات سنة 2010 كما أكدت مجمل دراستنا بشقيها النظري و الميداني على أن وصول السيدات لمقاعد الدراسة و مناصب الشغل جاءت بعد مجهودات كبيرة قامت بها الدولة ضمن سياستها العامة من أجل تحقيق عدة غايات منها تحقيق عدالة في تكافؤ الفرص في مناصب الشغل من أجل تحقيق غاية ديمقراطية ، كما سعت من خلال سياستها إلى تحقيق كفاية نسوية و حاجة قطاعية لمن بعد أن عانت لسنواتٍ من نقص في الكوادر النسوية في بعض المجالات التي لا غنى فيها عنهن ولا تصلح للرجل .

ليظهر من خلال مجمل هذه الدراسة أيضا أن هناك تفوق أنثوي في الدراسة أجمعت عليه كلاً من معطيات وإحصائيات الواقع، وكذا تصريحات الخبراء من خلال إجاباتهم و تحليلاتهم في مقابلة الدراسة ، في مقابل عزوف الذكور

على الدراسة للتفوق عليهم الإناث في كل أطوار الدراسة و تنتقل بسلاسة إلى الجامعة التي تعد مخرجاتها معظمها نساء ، فمعطيات الواقع تثبت تفوق الإناث في كل التخصصات العلمية و الأدبية على حد سواء.

6. قائمة المراجع:

1. حزب جبهة التحرير الوطني . (1976). الجزائر: الميثاق الوطني.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . (1989). دستور .
3. *Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat.* (2004). acte de l'assise nationale de la Pme janvier.
4. الديوان الوطني للإحصائيات . (2015).
5. *fadjr* . (16 جويلية، 2016). تاريخ الاسترداد 06 12 2021، من www.al-fadjr.com
6. *Emploi féminin O.N.S* . (بلا تاريخ). *fémnine entre Evolution de l'activité* .Alger . 1966 et 1989,in données statistiques
7. FARGUES, P. (juillet 1996). *Algérie ,Maroc , Tunisie , vers la famille restreinte?* (I.N.E.P, Éd.) paris: In population société.
8. Héléne, V. D. (1980). *Femmes Algériennes à travers la condition Féminine dans le Constantinois depuis l'indépendance.* Alger: OPU.
9. kader(L), A. (2007). *La jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspirations sociétares.* Alger: ,centre de documentation économique et sociale.
10. Mallek . (بلا تاريخ). *les femmes Algériennes* . Brochure. . éditée par le . ministère del ' information
11. Rapport. (2006). *promouvoir l'egalité des sexes et l'autonomisation des femmes.* Algérie.
12. Souad, K. (2002). *nous les Algériennes, la grande solitud.* Casbah,Alger.

13. أعمار مجاوي. (2007). المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري . الجزائر: دار الأمل للطباعة و النشر .
14. الجامع. (06 11، 2016). معجم المعاني.
15. أنيسة بركات درار. (1985). نضال المرأة الجزائرية من خلال الثورة التحريرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب .
16. بشير الشريف شمس الدين. (2010/2011). مبدأ الجدارة في تقلد الوظيفة العمومية في التشريع الجزائري. مذكره ماجستير، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة.
17. بيير بورديون. (1986). السلطة الرمزية . (ط1، تر: عبد السلام بن عبد العالي) دار توبقال للنشر.
18. تاج عطاء الله. (المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
19. رشدي شحاتة أبو زيد. (2007). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ط1). الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
20. روبرت شمتس. (1959). المرأة والعمل في أمريكا . (تر: عمر حسين) القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
21. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي. (1982). تاريخ الجزائر العام (المجلد ج 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
22. عزالدين بوكربوط. (2007). المتبقين من عملية تقليص العمال من عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية . أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع تنظيم وعمل. جامعة الجزائر.
23. فؤاد مرسي. (1993). التغيرات الاجتماعية في المجتمع و المرأة. بيروت: المؤسسة العربية و الدراسات.
24. واقع و معطيات. (2006). المرأة الجزائرية. وحدة روية : الوزارة المنتدبة لدى وزير الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة .